

استجابة الاتحاد الأوروبي العالمية لمواجهة فيروس كورونا في اليمن

تشكل جائحة فيروس كورونا أزمة عالمية ولا يمكن حلها إلا على المستوى العالمي. إن وجود استجابة أوروبية قوية لدعم شركائنا هي السبيل الوحيد لإنهاء انتشار الفيروس وتلافي الآثار الغير مباشرة على الاستقرار الاجتماعي والأمن في البلدان الشريكة معنا. يُعتبر اليمن بالتحديد بلدا ضعيفا أمام انتشار الجائحة - إذ أدت سنوات من النزاع إلى نظام صحي ضعيف كما أن الانقسام الحالي للمناطق ما بين الحكومة المعترف بها دوليا والتي تتخذ عدن مقرا لها وسلطات الأمر الواقع في صنعاء لا يوفر الأرضية المثلى لوجود استجابة على المستوى الوطني. ولمساعدة اليمن لمواجهة هذه الأزمة الجديدة، نعمل بالتعاون الوثيق مع الفرع الإنساني للاتحاد الأوروبي لتقديم دعم شامل فوري وطوي.

يحشد الاتحاد الأوروبي أكثر من ١٥,٦ مليار يورو عالميا من أجل:

معالجة الاحتياجات
الفورية للوقاية
والحماية والاستجابة
للأزمة



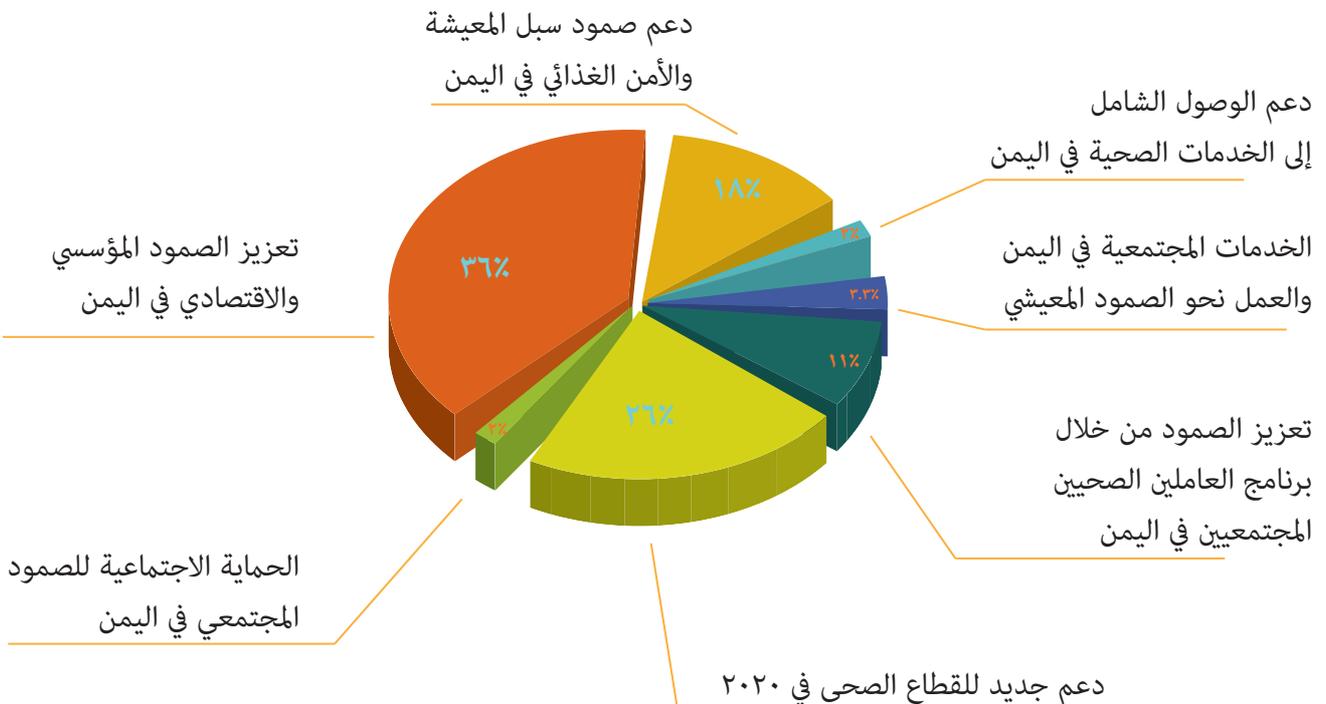
تعزيز النظام الصحي
وأنظمة المياه والصرف
الصحي

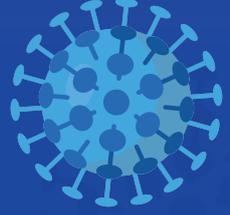


معالجة
التداعيات
الاقتصادية
والاجتماعية



من ذلك التمويل، سيتم توفير ٥٥ مليون يورو لبناء استجابة أوروبية قوية ومنسقة في اليمن





كيف يعمل الاتحاد الأوروبي مع الشركاء لتوفير الاستجابة الفورية لمعالجة جائحة فيروس كورونا في اليمن؟

سيقود الاتحاد الأوروبي الجهود ضمن مجموعة السبع (G7) ومجموعة العشرين (G20) بالتنسيق مع الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومؤسسات أخرى متعددة الأطراف لتعزيز استجابة متعددة الأطراف قوية ومنسقة لهذه الجائحة العالمية.



تنتهج استجابة الاتحاد الأوروبي أسلوب فريق أوروبا Team Europe الذي يضم موارد من الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء ومؤسساته المالية. وفي اليمن، سبق وأعلن الاتحاد الأوروبي عن حزمة من المساعدات المالية لمنظمة الصحة العالمية لدعم البلدان الهشة التي تمر بأزمات مطولة كاليمن.



سيقوم الاتحاد الأوروبي بإعادة توجيه الدعم الجاري من أجل مساعدة اليمن للاستجابة لجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) على الفور وعلى المدى القريب:



ستتم إعادة تقويم المشاريع الجارية في قطاع الصحة للتركيز على تدريب الكادر الطبي وتقوية شبكة العاملين الصحيين المجتمعيين وتعزيز الصمود المعيشي للمجتمعات المستضعفة وتحسين الخدمات الصحية وتمكين التنمية المحلية. كما ستشمل مشاريع أخرى جارية أتماط عمل جديدة في مكافحة فيروس كورونا - تشمل هذه العمل مع النازحين ومشاريع للاتحاد الأوروبي تستهدف السلطات المحلية وتعزز صمود الفاعلين الاقتصاديين إضافةً إلى المساعدة على التعليم والتدريب الفني والمهني والمجتمع المدني

إعادة توجيه الموارد الجديدة المتاحة:

يجري تصميم إجراء جديد من قبل الاتحاد الأوروبي من أجل توفير الدعم الآني للقطاع الصحي المتهالك في اليمن. سيأتي هذا الدعم الجديد إلى جانب إعادة توجيه البرامج المذكورة آنفاً، وسيبلغ هذا الدعم 14.3 مليون يورو. اليمن هو أحد البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي لديها أعلى معدلات وفيات للأمهات والمواليد والأطفال. وفي هذا السياق، سيهدف الإجراء الجديد إلى ضمان تلقي الأمهات والمواليد خدمات ذات جودة والحماية من فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)



يبقى الاتحاد الأوروبي شريكا مع اليمن في قطاع الصحة وذلك منذ اندلاع الأزمة السياسية والأمنية في ٢٠١٥، ويساعد في بناء صمود النظام الصحي. كما سيقدم الاتحاد الدعم الفوري والطويل الأمد في هذه الأوقات الصعبة. اعتمدت الحزمة الممولة من قبل الاتحاد الأوروبي والجاري إعدادها من قبل منظمة الصحة العالمية اليمن أحد البلدان المستفيدة، وهذا أمر تسلّم به البعثة بشكل إيجابي. يشمل الدعم المقترح من قبل منظمة الصحة العالمية توفير معدات الوقاية وأدوات التشخيص والأدوية واللقاحات. ومن جانب الاتحاد الأوروبي، يمكن لدائرة الشؤون الإنسانية في الاتحاد الأوروبي أن تقدم دعما قصير الأمد وطارئ بحيث تتمكن دائرة التعاون التنموي من إعادة تخصيص بعض التمويل الخاص بمشاريع موجودة وأن تُضمّن بعض التدابير لتخفيف وقع الجائحة.

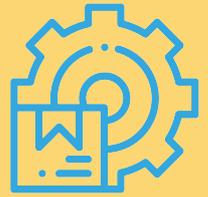


استمرت بعض مشاريع الاتحاد الأوروبي في تقديم الدعم للحكومة بشكل رئيسي في مجالات منع انتشار العدوى. سيعالج الدعم المقترح من قبل منظمة الصحة العالمية أوجه الضعف في نظام الترصد. يركز دعم الاتحاد الأوروبي على صمود المواطنين اليمنيين معيشيا إلا أن كل شركائنا في تنفيذ المشاريع سيعدلون المشاريع الراهنة عند الضرورة لتتكيف مع الانتشار الراهن لفيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) في اليمن.

دعم الاتحاد الأوروبي لركن الاقتصاد:

تأثر اقتصاد اليمن بشدة جراء النزاع القائم وتفشي انعدام الأمن. يمكن لانتشار الجائحة أن يثقل كاهل الاقتصاد المنكمش > تتمثل إحدى الخطوات الأساسية لمنع انهيار الاقتصاد في دعم القطاع الخاص. يواصل الاتحاد الأوروبي دعم المشاريع الرامية إلى تنمية بيئة اقتصادية تنافسية ومتنوعة ومستدامة تعطي الأفضلية لقطاع خاص شامل مبني على المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

يوفر برنامج "تعزيز الصمود المعيشي في الريف"، والذي يعتبر أحد المشاريع الرائدة للاتحاد الأوروبي بكلفة تبلغ ٧٠ مليون يورو (للفترة ٢٠١٦ - ٢٠٢١) الدعم للمشاريع التجارية الزراعية ويخلق سبل عيش مستدامة في المجتمعات الريفية. يُكمل ذلك المساعدة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع صلتك (وهي منظمة قطرية غير حكومية) لرواد الأعمال من الشباب والنساء. كما سيقدم الاتحاد الأوروبي قريبا دعما إضافيا للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومؤسسات التمويل الأصغر التي تعمل في سلاسل تزويد منتقاة وذات قيمة. سيُمكن هذا القطاع الخاص من تنمية المهارات ودعم رأس المال وخلق فرص العمل. كما سيُشرك ذلك مقدمي خدمات التمويل الأصغر والاتحادات التجارية لزيادة الوصول إلى الخدمات المالية الخالية من المخاطر ولاستقرار السوق.



من المتوقع أن يكون لذلك أثر إيجابي على خلق فرص العمل والانتاجية وإدراج الدخل وإعادة التنشيط الاقتصادي، الأمر الذي سيساعد أيضا على التعافي من صدمة التفشي الممكن لفيروس كورونا المستجد (كوفيد-19).



ستشمل مشاركة الاتحاد الأوروبي في القطاع الاقتصادي أيضا استعادة تدابير بناء الثقة، أيضا من خلال مساعدة البنك المركزي ووزارة المالية ومؤسسات اقتصادية رئيسية أخرى. ينبغي القيام بجهود سياسة واسعة المدى ومنسقة لتوفير التوظيف ودعم الدخل وتحفيز الاقتصاد. ينبغي أن تمنح هذه التدابير فقدان الوظائف والدخل بل وأن تعمل كوسادة لامتنصص صدمات العرض (كفقدان القدرات الإنتاجية للعاملين) وصدّات الطلب (مثل كبح الاستهلاك في أوساط العاملين وذويهم) مما قد يؤدي إلى انكماش اقتصادي طويل المدى.

من شأن إعادة إعمار اليمن اقتصاديا عندما يحل السلام أن تعمل أيضا على معالجة الأثر الاقتصادي لفيروس كورونا المستجد (كوفيد-19).